

محظور نشره حتى الساعة 13:00 توقيت ألمانيا المحلي

مخلفات الهدم والبنية التحتية المدمرة والزراعة الملوثة
بالمعادن هي جميعها حصيلة الحرب على لبنان
كون البيئة البحرية في وضع أفضل هي أخبار سارة للسياحة والثروة السمكية

برلين، 23 يناير 2007 – تواجه السلطات اللبنانية تحديات بيئية خطيرة ومنتشرة على نطاق واسع وذلك نتيجة للصراع الأخير كما جاء في تقرير تم نشره اليوم من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب).

فقد أصاب التلوث العديد من المصانع والمجمعات الصناعية التي تعرضت للقصف والحرق، بما في ذلك محطة الجية للطاقة، جنوب العاصمة بيروت وذلك من جراء العناصر السامة والخطرة صحياً.

وهناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إزالة هذه العناصر بشكل سليم وآمن والتي تشمل الرماد والمواد الكيماوية المتسربة وذلك وسط مخاوف بأنها تمثل تهديداً للموارد المائية وصحة الإنسان.

وقد وجد فريق البحث والتحليل أن التعامل مع هذه الكميات الكبيرة من مخلفات الحرب والتخلص منها، بما فيها نفايات خدمات ومرافق الرعاية الصحية ونفايات المستشفيات، يمثل تحدياً بيئياً كبيراً آخر. ويعتبر الحجم الهائل لهذه النفايات والمخلفات كبيراً بالنسبة لمكبات النفايات والمدافن الصحية التابعة للبلدية وأنظمة إدارتها.

ويؤكد التقرير كذلك على أهمية الإزالة السريعة والتخلص من القنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة وخصوصاً في جنوب البلاد والتي تشمل مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية الهامة اقتصادياً والتي أصبحت نتيجة لذلك خارج نطاق الإستغلال من قبل المزارعين.

وقد حدثت أيضاً أضراراً جسيمة لموارد المياه وشبكات الصرف الصحي في لبنان نتيجة العمليات الحربية الأخيرة. فقبل الصراع الأخير الذي استمر لمدة 34 يوماً، والذي حدث بين شهري تموز/يوليو وأب/أغسطس 2006، كانت شبكات المياه والصرف الصحي تشهد عمليات تطوير وتحديث واسعة النطاق.

وجاء في التقرير الذي أعده فرع تقييم ما بعد النزاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/يونيب ما يلي: "لقد تعرضت هذه الشبكات لأضرار على نطاق واسع خلال الصراع ولهذا فهناك خطراً داهماً يندر بتلوث المياه الجوفية ومخاطر محتملة على صحة الإنسان. وتمثل إدارة المياه العادمة عامل إجهاد وتوتر وضغط بيئي مزمن."

ولكن من الناحية الإيجابية، فإن التقرير يشير إلى أن التلوث النفطي الذي أصاب البيئة البحرية قد تم احتوائه ويبدو بأن مستويات التلوث هي مستويات ساحلية مألوفة عموماً في هذه المنطقة من حوض البحر الأبيض المتوسط. وتمثل هذه أخباراً سارة لقطاعي السياحة والثروة السمكية الهامين اقتصادياً بالنسبة للبلاد.

وجاءت النتائج الإيجابية الأخرى التي اكتشفها الفريق وخصوصاً في ضوء التقارير الإعلامية العديدة ذات الأهمية البالغة من الدراسات التي تم إجراؤها في بيروت وجنوب لبنان وذلك لمواقع أصابها الذخائر والمتفجرات. فقد أظهرت الاختبارات والتحليلات التفصيلية الميدانية التي تم إجراؤها في المختبرات في أوروبا عدم وجود دليل على أن الصواريخ التي تم استخدامها تحتوي على اليورانيوم المنضب أو أي نوع آخر من المواد المشعة. وفي هذا الصدد، علق السيد أخيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج يونيب، بالقول: "لقد تم إجراء عملية التقييم لما بعد الصراع وذلك بناء على طلب من السلطات اللبنانية بعد وقف العمليات العدائية في منتصف شهر آب/أغسطس الماضي."

ويعطي التقرير صورة شاملة للمشاكل البيئية العالقة التي تواجه لبنان وشعبه. ويحتاج بعض هذه المشاكل إلى إجراء علاجي عاجل ، مثل المخلفات والركام الناجمة عن الحرب والقنابل العنقودية الموجودة في الأراضي الزراعية والنفايات السامة والتي هي نتيجة الأضرار التي أحدثتها القنابل والحرائق في المنشآت والمرافق الصناعية والأضرار واسعة النطاق التي أصابت أنظمة المياه والصرف الصحي.

وأضاف السيد شتاينر بالقول: "إن المشاكل الأخرى ذات الأمد الأطول من حيث طبيعتها تشمل ضرورة المراقبة المنظمة والمستمرة لصحة السكان المحليين والبيئة وذلك في أماكن ومواقع أساسية معينة." وأردف السيد شتاينر بالقول: "إن هناك أيضاً أخباراً سارة بالنسبة للبيئة البحرية والتي يبدو بأنها نجت بشكل كبير من الأضرار الخطرة على المدى البعيد نتيجة التسرب النفطي من محطة كهرباء الجية. ولا أملك سوى أن أشيد بجهود الطوارئ الدولية الطارئة التي بذلت للاستجابة لهذا التسرب وهي الجهود التي شاركت فيها السلطات اللبنانية والحكومات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي أماكن أخرى والمفوضية الأوروبية إتحاد المحافظة العالمي والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وذلك من خلال الردّ بأسرع وقت ممكن حسبما سمحت به الظروف الصحية من أجل احتواء التسرب الذي حدث في ذلك الوقت."

واختتم السيد شتاينر تصريحه قائلاً: "إنني أمل من كل قلبي بأن هذه الدراسة وهذا التقرير واللذين يحظيان بدعم سخي من حكومات كل من ألمانيا والنرويج وسويسرا ستكون لهما آثار إيجابية طويلة الأمد على حياة الشعب اللبناني من خلال استقطاب وجذب المجتمع الدولي، بما في ذلك الذين يحضرون اجتماع إعادة إعمار لبنان في باريس خلال يومين من الآن وذلك من أجل تضمين البيئة في برامجهم وخططهم الخاصة بلبنان."

أبرز ما أظهره تقرير تقييم ما بعد الصراع في لبنان

بدأ الصراع في لبنان وإسرائيل بتاريخ 12 يوليو 2006 وانتهى بتاريخ 14 أغسطس وذلك عندما تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701. وقد أفادت التقارير أن حوالي 1200ر1 شخص قد قتلوا بينما أصيب أكثر من 400ر4 شخص خلال هذه الحرب وفي نفس الوقت، نزح أكثر من 900ر000 شخص في لبنان من منازلهم. وقد أدى الصراع إلى أحداث تدمير واسع النطاق لشبكة الطرق وأكثر من 100 من الجسور والمعابر وتعرض أيضاً مطار بيروت وموانئها البحرية للقصف بينما أصيب أكثر من 30ر000 وحدة سكنية أو تعرضت للتدمير بشكل كامل. وتعتمد نتائج التقرير الذي نشر اليوم على عملية تقييم ميدانية أجراها 12 خبيراً بيئياً وذلك في الفترة الممتدة بين أواخر شهر سبتمبر ومنتصف شهر أكتوبر وذلك بعد طلب تقدم به وزير البيئة اللبناني. وقد رافق فريق الدراسة والتقييم 12 من موظفي وزارة البيئة اللبنانية ومتطوعون وعالم من وكالة الطاقة الذرية اللبنانية وقام هذا الفريق بزيارة أكثر من 100 من المواقع التي تم اختيارها بكل عناية. تضمنت عملية الدراسة والتحليل جمع عينات من التربة والمياه السطحية والجوفية والغبار والرماد ومياه البحر والرواسب والرخويات مثل المحار.

وكان يتم إرسال هذه العينات مرتين في الأسبوع إلى مختبرات متخصصة في السويد وسويسرا والمملكة المتحدة. وتم توفير عينات مزدوجة للسلطات اللبنانية واتخاذ إجراءات على المدى القصير والمتوسط والبعيد لكل من المواقع شملت مختلف المسائل مثل إزالة النفايات وإصحاح التلوث ومراقبة ورصد البيئة.

محطة الجبة للطاقة الحرارية والمرافق الصناعية الأخرى

لم تكن محطة الجبة الحرارية التي تبعد 30 كيلو متراً إلى الجنوب من بيروت بعيدة عن العناوين الإعلامية البارزة وذلك بعد تعرض صهاريج وقودها للقصف في منتصف شهر يوليو مما أدى إلى تسرب حوالي 15000 طن من زيت الوقود إلى البيئة المحلية والبحرية. وقد أثر هذا التسرب الزيتي إلى تلويث امتد على مساحة طولها 150 كيلو متراً من السواحل اللبنانية بالإضافة إلى أجزاء من الساحل السوري. وقام فريق الدراسة والتحليل باختبار عينات من التربة من منطقة تبلغ مساحتها أكثر من خمسة كيلو مترات مربعة حول محطة الطاقة واكتشف مستويات مرتفعة من الهيدروكاربونات العطرية متعددة الحلقات وهي منتجات بترولية لها علاقة بأنواع مختلفة من المخاطر الصحية. وأوصى الفريق بأن يتم إخضاع الناس الذي يعيشون بالقرب من المحطة إلى عملية مراقبة على المدى الطويل من أجل رصد أية ظواهر صحية غير عادية مثل أمراض السرطان ومشاكل القلب.

وقام الفريق أيضاً بزيارة العديد من المرافق والمنشآت الصناعية الأخرى والتي تعرض الكثير منها إلى عمليات قصف مباشرة ونتيجة لذلك فقد تعرضت إما للتدمير أو إلى أصابتها بأضرار كبيرة أو إلى الاحتراق. وشملت هذه المرافق مصنع الأرز للنسيج في منطقة زحلة ومصنع ماليان للزجاج ومصنع لامارتين لصناعة الأغذية وكلاهما يقعان في منطقة وادي البقاع. أما " الموقع الساخن" وهو مبعث القلق الرئيسي، فهو منطقة الشويفات الصناعية حيث تم تعرض مجموعة من المواقع للقصف وخصوصاً مستودع ترانسمد وشركة لبنان للصناعات الكرتونية ومطعم التويت ومطار لبنان الدولي ومصنع غبريس للمنظفات في منطقة صور.

وتتشابه التدايعات البيئية للصراع الأخير في لبنان في العديد من هذه المواقع وبشكل واسع حيث المسائل البيئية والصحية المرتبطة بالرماد والزيوت والمعادن الثقيلة والكيماويات الصناعية والحطام والنفايات الصلبة والصرف الصحي وجميعها ملوثات سامة وخطرة. وقد تمثل هذه الملوثات مخاطر صحية لعمال التنظيف والمجتمعات المحلية وفي العديد من المواقع تمثل مصدراً محتملاً للتسرب إلى الموارد المائية وذلك ما لم يتم تنظيف هذه المواقع من الملوثات بشكل كامل وتام وإزالة الملوثات التي تحتوي عليها.

الأسلحة بما في ذلك القنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة

تعرضت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الأساسية إلى الجنوب من نهر الليطاني للقصف بالقنابل العنقودية. وتشمل المناطق الأخرى التي تعرضت للقصف كلاً من النبطية والجزء الجنوبي من ضاحية جزين.

وتشكل الزراعة التي تعتمد على محاصيل مثل الزيتون والعنب والفواكه الحمضية والتبغ نسبة 70 بالمائة من اقتصاد المناطق الجنوبية من لبنان، حيث يعتمد حوالي 90 بالمائة من السكان الملحيين على الزراعة.

وجاء في التقرير أن مساحات شاسعة من هذه الأراضي الزراعية التي أصبحت خارج نطاق الإستغلال من قبل المزارعين لعدم امكانية الوصول إليها نظراً لوجود الذخائر غير المنفجرة فيها. وأضاف التقرير: "إن أراضٍ رعوية هامة أصبحت خارج نطاق الإستفادة وهو ما قد يؤدي إلى رعي جائر وتردي للموائل في الأراضي التي يمكن الوصول إليها." وأدى هذا الوضع أيضاً إلى ظهور ممارسات أخرى غير قابلة للاستدامة. فعلى سبيل المثال أخذ المزارعون يحرقون الشجيرات والأعشاب أملاً في إشعال ذخائر فرعية أو "قنابل صغيرة" بحجم علب مشروب الصودا أو علب المشروبات الغازية. ويقدر الخبراء الذين يشاركون في عمليات إزالة الألغام ضمن جهود الأمم المتحدة أن عملية إزالة الألغام قد تستغرق 15 شهراً ويجب أن تمثل الأراضي الزراعية قائمة الأولويات وخصوصاً في المناطق الهامة مثل مزارع الزيتون وبساتين الفاكهة.

وجاء في التقرير ما يلي: "من المهم أيضاً توفير دعم معيشي بديل لسكان جنوب لبنان حتى يستطيعون مواجهة هذه المرحلة المؤقتة الحرجة وذلك بدون الأضرار بقاعدة المواد الطبيعية." وفي الوقت الذي أكد فيه الخبراء على استخدام الفوسفور الأبيض من قبل الإسرائيليين، إلا أن الفريق لم يستطع اكتشاف أي تلوث يعتبر دليلاً على استخدام أسلحة اليورانيوم المنضب أو أية أسلحة تحتوي على "أية تركيبات لنظائر يورانيوم أخرى."

ولكن برغم ذلك، فقد تم اكتشاف وجود مستويات عالية من التلوث الإشعاعي في ياطر مرتبطة بأجهزة ذائبة مصدرها طائرة هيلوكبتر محطة وكذلك وجود الإشعاعات في مصنع ماليبان للزجاج في زحلة. حيث تم الربط بين هذه المستويات وبين وجود طابوق ذي درجة حرارة عالية يحتوي على عنصر الثوريوم في هذا الموقع.

وأوصى التقرير إجراء عمليات استقصاء وبحث أخرى في الموقعين من أجل تحديد وضمان الإزالة التامة للمواد التي تظهر وجود إشعاعات عالية. وفي نفس الوقت، أدى الصراع إلى نشوب حرائق وفقدان أنواع من الأشجار ذات القيمة الاقتصادية كبيرة في جنوب لبنان وهو ما سيعيق برنامج إعادة التشجير الوليد الذي تقوم الحكومة بتنفيذه.

البيئة البحرية

قام فريق الدراسة والتحليل باختبار رسوبيات ومحارات وهي مؤشرات طبيعية على وجود التلوث وذلك في حوالي 30 موقعاً على طول الساحل اللبناني من أجل تقييم آثار التلوث النفطي من الصهاريج المدمرة في محطة الجية للطاقة.

وبرغم الحجم الكبير للتسرب ووضوحه على طول الساحل، فقد أظهرت النتائج أن البيئة البحرية قد نجت بشكل ملحوظ من الآثار الهامة على المدى البعيد. فقد تم اكتشاف مستويات عالية في منتزه صور البحري الذي يبعد مسافة 2ر5 كيلو متر إلى الجنوب من صور وفي الدامور التي تبعد مسافة 15 كيلو متراً إلى الجنوب من بيروت على الساحل. ولكن النتائج بشكل عام هي أن مستويات الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات في الرسوبيات والرخويات متفقة مع مستوياتها في المناطق الساحلية المشابهة المتأثرة بالمناطق الحضرية والصناعة وحركة السفن.

وقد تم امتداح عملية التنظيف الطارئة التي قامت بها السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وذلك للسرعة التي تم تنظيمها خلالها ولشمولية الإستجابة.

وكان زيت الوقود أيضاً ثقيلاً وهو يعني أن نسبة كبيرة منه قد غرقت بسرعة إلى قاع البحر بالقرب من محطة الطاقة. وتشير التحليلات الكيماوية لزيت الوقود إلى أنه يحتوى نسبياً على مستويات منخفضة من الهيدروكربونات السامة.

ويحذر التقرير من أن كميات زيت الوقود في قاع البحر بالقرب من محطة الطاقة تجب إزالتها في حالة عودة ظهورها ولكنه يؤكد على أن المشاكل البيئية الرئيسية تتعلق بالتخلص الآمن من نفايات الزيت المجمعة.

ملاحظة للمحررين

يتوفر تقرير تقييم ما بعد الصراع في لبنان على شبكة الانترنت من خلال الموقع www.unep.org.

وقام فرع يونيب لما بعد الصراع بعمليات تقييم في العديد من المناطق أولها في البلقان ثم في أفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق والسودان وليبيريا. وتتوفر هذه التقارير على العنوان <http://postconflict.unep.ch/>.

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد نيك نوتال، الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة على هاتف +254 20 7623084، وخلال وجوده في ألمانيا/ أوروبا على موبايل رقم +41 795965737، البريد الإلكتروني nick.nuttal@unep.org.

بيان صحفي للنشر من يونيب.